

**بلورة موقف عربي موحد
حول إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية**

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقد في تاريخ
2011/5/15 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى مذكرة جمهورية مصر العربية بتاريخ 2011/5/11،
- وعلى توصيات "الاجتماع الأول للجنة كبار المسؤولين من وزارات الخارجية والأمانة العامة للتحضير لمشاركة الدول العربية كافة في مؤتمر 2012 الذي دعت إليه الوثيقة الختامية لمؤتمر 2010 لاستعراض معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية"،

يقرر

- 1- التعبير عن القلق العميق من مرور عام كامل على خطة العمل الخاصة بالشرق الأوسط والتي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010، دون البدء في تنفيذ أي من الإجراءات الواردة في الخطة.
- 2- التأكيد على أن تأخر الأطراف الدولية المعنية وخاصة الأمين العام للأمم المتحدة والدول الثلاث المودعة لمعاهدة منع الانتشار النووي في تنفيذ التزاماتها التي كلفت بها من قبل مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي يمثل انتكاسة للجهود الدولية الرامية إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية ويعرقل أي تقدم في جهود منع الانتشار النووي، بل ويؤدي إلى انهيار منظومة معاهدة منع الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط ويجعلها غير ذات جدوى في توفير الأمن للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إزاء مخاطر التسلح النووي والانتشار النووي في الشرق الأوسط، الأمر الذي سيستدعي مراجعة الدول الأعضاء لسياساتها.
- 3- الطلب إلى المجموعة العربية في نيويورك التحرك مع الجهات ذات العلاقة على الساحة الدولية ونقل مضمون الفقرتين العاملتين رقم (1) ورقم (2) من هذا القرار إليهم للتأكيد على أهمية وفاء الأطراف كافة بالتزاماتها المنصوص عليها في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

لاستعراض المعاهدة عام 2010، وخاصة ما يتعلق منها بالإجراءات المطلوبة لعقد مؤتمر دولي في 2012 حول جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وتعيين ميسر للمؤتمر وتسمية الدولة التي ستستضيفه في أسرع وقت ممكن بالتشاور مع دول المنطقة.

4- التأكيد على المجموعات العربية في نيويورك وفيينا وجنيف بأهمية التنسيق والتحرك الجماعي بمواقف موحدة في كل ما يتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر المراجعة.

5- الطلب إلى السيد الأمين العام توجيه رسائل للأمين العام للأمم المتحدة وللدول الثلاث التي تبنت "قرار 1995 حول الشرق الأوسط" تنقل لهم مضمون هذا القرار وتطالبهم ببدء تنفيذ الخطوات العملية التي تم تكليفهم بها بمقتضى وثيقة مؤتمر المراجعة لعام 2010 وذلك في أسرع وقت ممكن.

6- دعوة "لجنة كبار المسؤولين من وزارات الخارجية والأمانة العامة" للاستمرار في أعمالها وللخروج بمواقف عربية مشتركة، ولدراسة السيناريوهات المختلفة في ضوء تطورات الموقف، على أن ترفع اللجنة تقريراً بنتائج أعمالها، وتوصياتها، إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته القادمة.

(ق: رقم 7362 - د.غ.ع - 2011/5/15)